

CCass,28/09/2000,1269

Identification			
Ref 20744	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 1269
Date de décision 28/09/2000	N° de dossier 1145/1999	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Compétence, Administratif	Mots clés Recouvrement forcée, Qualification, Contrat de droit privé, Contrat d'abonnement téléphonique, Compétence juridictionnelle, Annulation		
Base légale	Source Ouvrage : Arrêts de la Chambre Administrative - 50 ans Auteur : Cour Suprême - Centre de publication et de Documentation Judiciaire Année : 2007 Page : 79		

Résumé en français

Les contrats d'abonnements téléphonique, en eau ou électricité sont des contrats d'adhésion relevant du droit privé, et donc de la compétence des Tribunaux de droit commun. Cependant, dès lors que l'Administration procède au recouvrement des redevances par un moyen de droit public, la compétence appartient aux Tribunaux administratifs qui statuent sur le recours en annulation des ordres de recette, conformément aux dispositions de la loi n°41-90.

Résumé en arabe

عقود الاشتراك في الهاتف على غرار عقود الاشتراك في الماء والكهرباء تعتبر عقود اذعان يرجع الاختصاص للنظر في شان النزاعات القائمة حول تنفيذها أو فسخها لجهة القضاء العادي – استعمال الادارة لوسائل القانون العام في تحصيل مستحقات الهاتف يعطي الاختصاص للمحاكم الإدارية للبت في طلب إلغاء الاوامر بالتحصيل في نطاق قانون 14/90 .

Texte intégral

القرار عدد : 1269- المؤرخ في : 28/9/2000- ملف إداري عدد : 1145/4/1/99

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل :

حيث ان الاستئناف الم المصرح به بتاريخ 30/7/99 من طرف المكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بواسطة محاميه ضد الحكم عدد 103/99 الصادر عن المحكمة الإدارية باكادير بتاريخ 29/4/99 في الملف 40/97 ش مقبول شكلا لتوفره على الشروط المطلوبة قانونا.

وفي الجوهر :

حيث يؤخذ من أوراق الملف من فحوى الحكم المستأنف المشار إليه أعلاه انه بناء على مقال مسجل بتاريخ 20/3/97 أمام المحكمة الإدارية باكادير عرضت المدعية بواسطة محاميها « شركة كريزي » انها ترتبط مع إدارة المكتب الوطني للبريد المدعى عليه بعقد اشتراك في الهاتف بشان مجموعة من الخطوط الهاتفية ذات الارقام التالية : 84.04.54 و 84.06.01 و 84.02.70 و 84.21.77 و 84.40.44 و 84.08.99 وأنه بتاريخ 20/1/97 توصلت الطاعنة من طرف مصالح المكتب المدعى عليه برسالة عبر الفاكس طالبها باداء مجموعه من المبالغ المالية بشان فترات متقطعة تخص سنوات 1991 و 1992 و 1993 و 1994 مقابل استهلاكها الهاتفي عن الفترات المذكورة الغير مؤداة، كما تلقت مكالمه هاتفية من مصالح المدعى عليه بقصد الاداء الفوري للخدمات الهاتفية أو قطع الخطوط الهاتفية المذكورة، وأنها فعلا قامت بقطعها بشكل تعسفي غير مشروع ومخالف للقانون، وأن مجموعة من المبالغ موضوع الامر بالاستخلاص قد طالها التقادم الرياعي بشان ديون الدولة طبقا للفصل 66 من ظهير 1935/21/8 وكذلك الفصل 10 من ظهير 1924/11/22 وان حالة التقطيع المسجلة بين المبالغ المطالب بها من حيث الزمان لا يتصور معها التوقف عن الاداء، وان عددا من الشهور تكررت المطالبة بها في الامرين بالتحصيل، وان العارضة لم تتوصل باي اعلام أو اشعار بالأداء مما ترتب عنه بطلان الامرین بالتحصیل ملتمسة الغاءهما وكذلك إلغاء قرار قطع الخطوط الهاتفية، والاشهاد بعدم ثبوت الدين المتعلقة بالمطالبات المتقدمة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل، وتحميل المدعى عليها الصائر.

وبعد المناقشة قضت المحكمة الإدارية بالغاء الامر بالتحصيل رقم 94 المؤشر عليه بتاريخ 1996/1/21 المتعلق بالرقم 84/05/77 جزئيا فيما يتعلق بفاتورة شهر دجنبر 1991 مبلغ 3430,93 درهم لتقاضها وبالغاء الامر بالتحصيل رقم 94/2 المؤشر عليه بتاريخ 1996/1/23 المتعلق بالرقم الهاتفي 3/63/84 جزئيا فيما يتعلق بالفياتير التي حددتها الحكم ورفض ما عدا ذلك من الطلبات.

فاستأنف المكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الحكم المذكور.

وحيث تمسك في مقال استئنافه بنفس الوسائل والدفع المثار أمام المحكمة الإدارية.

وبعد المداولة طبقا للقانون

أولا : فيما يتعلق بقبول الطلب:

حيث يتضح من مراجعة تصريحات الحكم المستأنف ان المحكمة قد علت قضاها بقبول الطلب بن الدعوى ترمي إلى المنازعه في مستحقات الهاتف في اطار عقد الاشتراك في الهاتف الذي هو عقد إداري.

لكن، حيث ان عقد الاشتراك في الهاتف على غرار عقود الاشتراك في الماء والكهرباء وان كانت تعتبر عقود اذعان فان هذه الطبيعة لا تنفي عنها صبغة العقد الخاص الذي يخضع الطرفين في علاقتها لاحكام القانون الخاص الا انه في الوضعية الحالية للنزاع فان الإدراة قد استعملت وسيلة من وسائل القانون العام عندما لجأت إلى مساطرة التحصيل التي تتعلق باليون الثابتة والمستحقة مما يعطي

الاختصاص للمحاكم الإدارية للبت في طلبات إلغاء الأوامر بالتحصيل في نطاق قانون 90/41 وبهذه الحيثيات والعلل القانونية يعرض المجلس الأعلى العلل الخاطئة من الحكم المستأنف.

ثانيا : فيما يرجع للموضوع :

حيث انه وكما اشار إلى ذلك الحكم المستأنف يان بعض الفوائير قد مر عليها اجل التقادم الرباعي بما كان معه الحكم القاضي بالغاء الامر بالتحصيل جزئيا في خصوص الفيات المشار إليها في الحكم المذكور مؤسسا ما دامت الإدارة قد تماطلت في طلب تحصيلها داخل الأجل المحدد قانونا مما يتquin معه تأييد الحكم المستأنف لارتكازه في هذا المجال على أساس سليمة.لهذه الأسباب قضى المجلس الأعلى بتأييد الحكم المستأنف.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلانية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العالية بالمجلس الأعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية السيد محمد المنتصر الداوي والمستشارين السادة : محمد بورمضان - احمد دينية وعبد اللطيف بركاش ونزة الحراق وبمحضر المحامي العام السيد عبد الجود الرايسري وبمساعدة كاتب الضبط السيد محمد المنجرى.